الأنباء
الثلاثاء 19 يوليو 2011

خلال الندوة التي أقامتها جمعية المحامين بعنوان "قضايا الإنترنت بين الواقع والقانون"

نواب: الحكومة عاجزة عن مواجهة شركات الإنترنت ومللنا من تجاوزات المال العام

النواب د. حسن جوهر ود. فيصل المسلم وأحمد السعدون خلال الندوة أمس (متين غوزال)

جانب من الحضور في الندوة

أكد النائب د.حسن جوهر ان حملة الإنترنت جاءت بعد قيام وزارة المواصلات بتخفيض الاسعار ونحن بانتظارها خصوصا أن مواكبة التكنولوجيا تأتي بمتابعة أمور الانترنت.

وأشار في الندوة التي اقامتها جمعية المحامين مساء امس الأول بعنوان «قضايا الإنترنت بين الواقع والقانون» الى ان نجاح هذه الحملة لسببين أن القضية عادلة ومن خلال سماع طرفي المشكلة، والسبب الثاني هي الروحية الوطنية المشتركة لكل شباب الكويت لمصلحة مشتركة وعادلة.

وشدد على ضرورة الاستفادة من هذه المشكلة للوحدة الوطنية، موجها حديثه لشركات الإنترنت قائلا: نتمنى المنافسة بينكم ولكن ليس على حساب المواطن العادي فنحن مللنا من الحديث عن تجاوزات المال العام.

وتمنى جوهر أن تكون هذه الحملة عبرة لمن يتجاوز، وعلى وزارة المواصلات ان تكون عقودها مع شركات الإنترنت معلنة وليس تحت الطاولات لسلب جيب المواطن.

وبدوره لفت النائب د.فيصل المسلم الى ان الحملة نجاحها مبدأ لابد أن يرسخ لتثقيف المجتمع وما حصل من الحكومة هو اعتداء على جيوب الناس من أجل ارضاء تجار لم يرضوا الربح العادل بل الربح الجشع.

واضاف: في دولة القانون يكون فيها أعلى الأسعار في الخليج ونحن دولة مجتمع مدني وهذا مؤلم وغير مقبول فلا يمكن لدولة الفرد أن تنجح على دولة المؤسسات وقد أعلن وزير المواصلات سابقا في اجتماع أنه سيعمل على تخفيض الانترنت خصوصا ان القانون يتيح له ذلك وهذه الحملة راقية وبمفاهيم عالية ويجب ان تكرس.

واوضح ان قانون هيئة الاتصالات قدم منذ 5 سنوات وللأسف قد اتفقنا مع الحكومة وسرعان ما قالت سنفكر فيه.

وبين ان العلاج الحقيقي لتأديب الحكومة والتاجر الجشع يكمن في هذه الحملات وعلاج الوزارة مرفوض فكيف تقبل لشركات منتهية الصلاحية ان تشترط عليها؟! فالوزارة اشتركت بالجريمة.

وأضاف: هناك ثلاثة أشياء أكدها مسؤولون من المواصلات هي الغاء الزيادات الجديدة والاستخدام العادل وفتح التراخيص وهذه الأمور لم تحصل.

والعلاج هو إنشاء شركات مساهمة للإنترنت ولا يكن ان نقف عن الحملة حتى نرى الإيجابيات فالحكومة غير ثقة ولن تنجح الحملة إلا بمشاركة الافراد ونحن سنستمر بالمحاسبة ولكن النجاح باستمرار هذه الحملة وأخشى ما أخشاه ان نسمع إعداد ملفات للمغردين من قبل أمن الدولة، ولكن بالنسبة الحريات ومن يتعدى عليها سنحاسب وزير الداخلية ونطالب الحكومة والمواصلات بأن تستجيب لهذه المطالب وان ترينا انجازها في معالجة المشاكل مع التجار الجشعين وأصحاب شركات الانترنت.

من جانبه، قال النائب أحمد السعدون ان الحديث عن تقصير الحكومة يجب أن نقف عنده، فعندما طلبنا من الحكومة وضع هيئة الاتصالات ووافقت وتراجعت ليس غريبا، فهذه الحملة يجب أن تستمر، فوزير المواصلات يملك السلطة على شركات الإنترنت.

وزاد: جميع الوزراء السابقين مارسوا صلاحياتهم في وجه جميع شركات الاتصالات «الانترنت» ويجب ألا يتعدوا صلاحياتهم ويجب ألا نفصل بين شركات الانترنت والاتصالات فلنعرف كيف تقيم في الدول الاخرى، فهناك استخدام غير عادل من قبل الشركات.

واستطرد: وجهت سؤالا رسميا لوزير المواصلات السابق عن شركات الاتصالات، وأكد أن جميعها غير مرخصة سوى شركة واحدة فقط فنحن لا نتعامل مع حكومة فنحن مع مواجهة مع الحكومة الفعلية وليس الدستورية، فهناك حكومة فعلية وأخرى دستورية والفعلية هي المهيمنة على البلد وحملتنا معهم ستستمر وسأستمر في تقديم تعديل على قانون هيئة الاتصالات لبعض الخدمات نحو مصلحة البلد.

وتحدث عن المسجات التلفزيونية وهي دخل غير عادي فسنتقدم باقتراح ألا تتعدى هذه الرسائل 20 فلسا بدلا من أن تتراوح بين الـ 250 والـ 500 فلس.

وأوضح أن تنقية المعلومات بحث عظيم ويجب ألا تتوقف هذه الحملة ونحن نرفض ما جاء من وزارة المواصلات أخيرا وفتح المجال أمام الشركات ونتمنى أن تزود الوزارة نفسها في هذا الجانب وبعض الخدمات يجب أن نحددها ويجب أن تضع وزارة المواصلات شروطا واضحة مع هذه الشركات.

● رشيد الفهم

يقام على أرض كويتية ولا يحق لأي دولة التدخل في هذا الشأن

العنجري: «ميناء مبارك» مشروع تنموي وحق مطلق للكويت

عبدالرحمن العنجري

أكد النائب عبدالرحمن العنجري ان مشروع ميناء مبارك حيوي للكويت، وأحد المشاريع التنموية والبنية التحتية وهذا حق مطلق للكويت لأن المشروع يقع على أراض كويتية ولا يحق لأي دولة التدخل في هذا الشأن، مبينا ان تصريحات النواب العراقيين حول مشروع مبارك أتت من باب حرية الرأي وأعضاء كل برلمان يصرحون بما يشاؤون.

وتمنى العنجري الاستقرار السياسي للجمهورية العراقية التي تعتبر شريكا سياسيا في المنطقة، وان تتجاوز التحديات التي تمر بها لرفعه المواطن العراقي في التنمية البشرية والاقتصادية، موضحا ان استقرار العراق هو استقرار للمنطقة بالكامل وينعكس على استمرار علاقة دول الجوار.

وبين العنجري ان على الكويت المضي قدما في إنشاء مشروع مبارك الذي له أهمية قصوى في الاقتصاد ويشجع عملية الترانزيت والتجارة وإعادة التصدير، وسيكون انفتاحا اقتصاديا حتى لجمهورية العراق، مستذكرا سنغافورة تلك الدولة الصغيرة التي لديها أكبر ميناء للحاويات في جنوب شرق آسيا وجيرانها دول كبرى مثل ماليزيا واندونيسيا لم يتضرروا من ذلك، بالعكس فهناك تجارة بينية بينهم.

واستغرب العنجري من عقليات بعض الدول في هذا الاقليم مثل ايران والعراق قائلا: ما الذي يمنع اقامة اسواق فيما بيننا وبينهم مع تشجيع سياسة التعاون الاقتصادي، كما حصل في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، اذ ركزوا على قيام وتجسيد المؤسسات الديموقراطية وترابط المصالح الاقتصادية تحقيقا للسلام والاستقرار فيما بين تلك الدول.

انتقد حرمان ما يقارب 2000 طالب من استكمال دراستهم الجامعية

البراك: الحكومة لم تلتزم بقانون إنشاء جامعة الشدادية

دعا النائب مسلم البراك سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد بدلا من البقاء في ربوع سويسرا لقضاء إجازته والاستجمام، الى العودة الى الوطن لحل مشكلة ما يعادل 2000 خريج من مخرجات الثانوية ممن حرموا من الحصول على حقهم في استكمال تعليمهم العالي بجامعة الكويت التي أعدوا العدة للالتحاق بها وتعبوا وسهروا في سبيل ذلك لعدة أعوام متتالية ليفاجأوا بقرار إدارة الجامعة بعدم قبولهم لا لشيء إلا لأن الحكومة لم تلتزم بقانون إنشاء جامعة الشدادية الذي أقر منذ عام 2004.

وقال البراك في تصريح صحافي: أمر مستغرب أن تتجه إدارة جامعة الكويت الى عدم التقيد بجميع مخرجات المرحلة الثانوية ممن تنطبق عليهم شروط القبول في جامعة الكويت بعد ما أبدوه من تعب ودراسة وجهد طوال فترة العام الدراسي على أمل حجز مقعد من مقاعد التعليم العالي بالجامعة الوحيدة في البلاد، مشيرا الى انه ليس من المنطقي ان يدفع أبناؤنا الطلبة ثمن عدم قدرة الحكومة على الالتزام بقانون إنشاء المدينة الجامعية في منطقة الشدادية او بناء أي جامعة أخرى في البلاد.

وأشار البراك الى أن جامعة الكويت حددت منذ بداية العام النسبة المطلوبة للالتحاق بكلياتها بقسميها العلمي والأدبي والغريب في الأمر أنه بعد حصول الطلبة على هذه النسب يفاجأون بأن الجامعة تحدد عدد المقبولين بما يقارب 8 آلاف طالب وهناك ما يعادل 2000 طالب ممن تنطبق عليهم الشروط لا يعلم ما هو مصيرهم حتى الآن.

ولفت البراك الى ان الحكومة بدلا من التزامها بإنشاء جامعة الشدادية في موعده المحدد لاستقبال مخرجات التعليم العام المتزايدة عاما بعد عام تعمل بالتضييق على أبنائنا الطلبة من خلال حرمانهم من ابسط حقوقهم في الحصول على التعليم العالي في الجامعة التي يطمحون الى الالتحاق بها، مشددا على أن ما يجري الآن من قبل إدارة الجامعة أمر لا يمكن القبول به أو السكوت عنه خاصة أنه يمس أهم ثروة وطنية وهي الثروة البشرية المتمثلة بأبنائنا الطلبة.

المركز يواصل رصد تصويتات نواب الكتل البرلمانية في دور الانعقاد الثالث

«اتجاهات»: «الشعبي».. توافق 100٪ رقابياً

خالد المضاحكة

100٪ تأييد لهيئة القرآن ورد كادر المعلمين وضم التحقيقات وتثمين خيطان وإيقاف القيادات الأمنية

يواصل مركز اتجاهات للدراسات والبحوث (اتجاهات) الذي يرأسه خالد عبدالرحمن المضاحكة اصدار تقاريره السياسية النوعية عن مجلس الامة بعد فض دور الانعقاد في اطار محددات البحث العلمي المنهجي وبعيدا عن الانحياز لاي توجهات ايديولوجية أو فكرية أو سياسية حيث يسلط الضوء عبر هذه التقارير على تحليل اتجاهات تصويت النواب في اطار تقسيمة الكتل النيابية خلال دور الانعقاد الثالث بموضوعية واستقلالية من واقع جداول ونتائج التصويت على 21 قضية تم اختيارها سواء فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين بالاضافة الى طلبات عدم التعاون مع سمو رئيس الوزراء وتشكيل اللجان المؤقتة بشكل موجز ومختصر، حيث يهدف التقرير الى تسليط الضوء على أنماط أو اتجاهات تصويت الكتل البرلمانية، وفيما يلي تحليل اتجاهات نتائج تصويت نواب كتلة العمل الشعبي.

كتلة العمل الشعبي (4 + 1) تتكون من اربعة نواب هم أحمد السعدون ومسلم البراك وخالد الطاحوس وعلى الدقباسي بالاضافة الى النائب الصيفي مبارك القريب منهم في التوجه ليصبح اجمالي اعضاء التكتل خمسة نواب، ومن الاهمية بمكان الاشارة الى انه خرج من الكتلة استجوابان الاول من النائب احمد السعدون الى سمو رئيس الوزراء والثاني من النائب مسلم البراك ايضا الى سمو رئيس الوزراء.

واوضح التقرير ان كل تصويتات الكتلة تطابقت في تسع عشرة قضية تشريعية ورقابية من اصل 21 واردة في الجدول ادناه وهو ما يوضح ان التوحد التصويتي لاعضاء التكتل قد اختلف في قضيتين اولاهما تأجيل قانون الجمعيات التعاونية بموافقة ثلاثة نواب هم علي الدقباسي ومسلم البراك وخالد الطاحوس ومعارضة النائبين احمد السعدون والصيفي مبارك القريب منهم في التوجه، والقضية الثانية هي اعتماد الموازنة العامة للدولة التي رفضها ثلاثة نواب هم السعدون والبراك والطاحوس ووافق عليها الصيفي مبارك وتغيب علي الدقباسي.

وفيما يخص تصويت اعضاء التكتل الشعبي على ابرز القضايا التشريعية الواردة في الجدول ادناه والبالغ تعدادها عشر قضايا أوضح «اتجاهات» ان الكتلة بكامل اعضائها الخمسة قد وافقت على ضم الادارة العامة للتحقيقات الى النيابة العامة ورد كادر المعلمين وتثمين خيطان، ووافق اربعة نواب فقط على قانون الخدمة المدنية للمرأة وتغيب مسلم البراك عن الجلسة وكذلك وافق اربعة نواب على قانون الهيئة العامة لطباعة القرآن الكريم وعلومه وتغيب احمد السعدون، في حين تغيب خالد الطاحوس عن جلسة التصويت على لحى العسكريين ووافق على القانون باقي اعضاء التكتل.

ويذكر ان اعضاء العمل الشعبي الخمسة اعترضوا على تعديلات اللائحة وصوتوا بعدم الموافقة في حين صوت اربعة نواب بالمعارضة على ميزانية مؤسسة البترول بعد تغيب علي الدقباسي بينما رفض ثلاثة نواب اعتماد الميزانية العامة للدولة ووافق عليها النائب الصيفي مبارك القريب منهم في التوجه وتغيب علي الدقباسي كما خالف النائب احمد السعدون اعضاء التكتل في التصويت على تأجيل التعاونيات وصوت بعدم الموافقة واتبعه في ذلك التوجه النائب الصيفي مبارك في حين صوت الاعضاء الثلاثة الآخرين بالموافقة.

وبالنسبة لتصويت العمل الشعبي على ابرز القضايا الرقابية اكد «اتجاهات» ان الكتلة وافقت بكامل أعضائها - الحاضرين للجلسات - على تأييد كتابي عدم التعاون المقدمين لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد ورفض سرية مناقشة الاستجوابات وتأييد توصية ايقاف القيادات الامنية في وزارة الداخلية، كما رفضت احالة استجواب الشيخ أحمد الفهد الى اللجنة التشريعية وانسحبت من التصويت على تأجيل استجواب سمو رئيس الوزراء المقدم من نائب الكتلة السعدون لمدة عام.

وفيما يخص التصويت على تشكيل اللجان فقد أيد اربعة نواب تشكيل لجنة الظواهر السلبية وتغيب عن التصويت النائب خالد الطاحوس، وايد ايضا اربعة نواب تشكيل لجنة الشباب والرياضة وتغيب عن حضور الجلسة النائب الصيفي مبارك، ويذكر ان أعضاء «العمل الشعبي» ومعهم النائب الصيفي مبارك حضروا جلسات حصانة المسلم باستثناء الطاحوس الذي تغيب عن جلسة من ثلاثة، حيث نظرت حصانة النائب د.فيصل المسلم في ثلاث جلسات ولم تعقد لعدم اكتمال النصاب وقد حضر أعضاء الكتلة مع الصيفي الجلسات الثلاث باستثناء الطاحوس لم يحضر الجلسة الاولي، ورفضت الكتلة بكامل اعضائها التصويت على اسقاط عضوية النائب خلف دميثير لمخالفته اللائحة حيث ترى أن عضويته سقطت بمجرد اخطار مجلس الامة بحكم التمييز ولا يجوز للمجلس مناقشته والتصويت عليه.

منذ بداية 2006 وحتى تاريخ الإجابة عن السؤال

السعدون يطلب من الحمود كشفاً بأسماء من تم تحويل جنسياتهم إلى المادة الأولى

وجّه النائب احمد السعدون سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود قال فيه: لاشك ان اهم وسيلة يمكن من خلالها التعرف على مقاصد المشرع في اي تشريع هي العودة الى الأعمال التحضيرية وإلى المذكرة التفسيرية او الايضاحية للقانون المقصود، ومن هذا المنطلق فإن العودة لنصوص المذكرة التفسيرية للمرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية وخاصة ما يتعلق بالمادة الأولى منه تتضح حقيقة هذه المقاصد، حيث جاء فيها في هذا الشأن ما يلي: «قانون الجنسية في كل البلاد يعتبر من أهم القوانين وأبعدها أثرا، فهو الذي يرسم حدود الوطن، ويميز بين المواطن والأجنبي، والبلد الذي ليس له قانون ينظم جنسية مواطنيه يعوزه مقوم من أهم مقوماته. وقد لجأت بعض البلاد الى وضع طائفة من النصوص الموضوعية عن الجنسية في دساتيرها كما فعل الدستور الليبي، ولا يخلو دستور من دساتير البلاد المتحضرة من الإشارة الى الجنسية وإلى القانون الذي ينظمها. من أجل ذلك كان أمرا جوهريا ان يكون على رأس التشريعات التي تصدرها حكومة الكويت قانون الجنسية. وقد سبق ان صدر قانون رقم 2 لسنة 1948 ينظم الجنسية الكويتية، وعلى غرار قانون الجنسية المصري الصادر في سنة 1929. ولكن يبدو ان هذا القانون كان حظه من التطبيق العملي محدودا، فبقي غير معروف، وبالأخص لم يتم حصر المواطنين الذين يعتبرون كويتيين على مقتضى أحكامه.

والقانون الحالي يعرض لتنظيم الجنسية الكويتية تنظيما مفصلا، وقد روعيت فيه الملابسات المحلية، مع التزام المبادئ العامة المعترف بها في قوانين الجنسية في البلاد المتحضرة. ولما كان هذا القانون يعتبر من الناحية العملية اول تشريع ينظم الجنسية الكويتية، كان من الضروري ان يبدأ بتحديد من هم الكويتيون الذين يؤسسون الوطن الكويتي لأول مرة، وهذه هي جنسية التأسيس.

فتنص المادة الأولى من القانون على ان الكويتيين أساسا هم المتوطنون في الكويت قبل سنة 1920، وكانوا محافظين على اقامتهم العادية فيها الى يوم نشر هذا القانون. وقد اختيرت سنة 1920 نقطة البداية في تأسيس الجنسية الكويتية، فهي السنة التي بني فيها السور دفاعا عن البلد، وساهم في بنائه جميع القاطنين في الكويت في ذلك الوقت، فاستحقوا جميعا بما أبلوا من جهاد ان يكونوا هم أول المواطنين. فمن كان متوطنا في الكويت قبل 1920، واستمر متوطنا فيها الى يوم نشر هذا القانون، يكون قد دل بذلك على رغبة أكيدة في المساهمة في بناء الوطن الكويتي، يصحبها استقرار طويل دام زهاء اربعين عاما، وهذا يكفي في جعله من المواطنين المؤسسين.

وغني عن البيان ان هنالك فريقا كبيرا من الكويتيين قد ولدوا بعد سنة 1920 او في هذه السنة ذاتها، فلم تتهيأ لهم الاقامة في الكويت قبل ذلك، ومن ثم احتاط القانون فجعل اقامة الأصول مكملة لإقامة الفروع. فإذا فرض ان كويتيا ولد سنة 1930 لأب ولد قبل سنة 1920، وكان كل من الأب والابن متوطنا في الكويت الى يوم نشر هذا القانون، كان الأب كويتيا بجنسية التأسيس اذ توطن الكويت قبل 1920 وحافظ على الاقامة فيها. واقامته هذه ليست في حاجة الى استكمال، فهي اقامة واحدة مستمرة دامت منذ سنة 1920. والابن ايضا كويتي بجنسية التأسيس، لأن اقامته في الكويت التي بدأت منذ سنة 1930 تستكمل بإقامة أبيه، فترجع الى ما قبل سنة 1920. هذا الى جانب ان الابن يمكن ايضا ان يعتبر كويتيا بحكم الميلاد، فقد ولد لأب كويتي.

وقد احتاط القانون لأمر كثير الوقوع في الكويت. فالمعروف ان كثيرا من الكويتيين ينزحون عن الكويت للتجارة او للتعليم او لغير ذلك من الأغراض، فيقيمون في بلد اجنبي وقتا يقصر او يطول. وهؤلاء في اغترابهم لم يقصدوا اطلاقا ان يتركوا بلدهم الى غير رجعة، بل استبقوا دائما نية العودة الى الكويت. ونية العودة هذه يقوم عليها كثير من الامارات المادية، منها ان تبقى اسرهم مقيمة في الكويت ويكونوا دائمي الاتصال بها، ومنها ان تبقى لهم مصالح ظاهرة في الكويت يقومون عليها، ومنها ان يكون الغرض الذي اغتربوا من أجله كالتعليم او التجارة هو بطبيعته غرض مؤقت، الى غير ذلك من الدلائل المادية التي تنم بوضوح عن استبقاء نية الرجوع. ففي جميع هذه الأحوال لا تعتبر الاقامة في بلد اجنبي قطعا للإقامة العادية في الكويت، ويعتبر الشخص بالرغم من اغترابه محافظا على اقامته العادية في ارض ان غاب عنها بجسمه فهي دائما ماثلة في خاطره يتطلع الى اليوم الذي يعود فيه اليها.

ومذ تحدد الكويتي بجنسية التأسيس على النحو المتقدم، اصبح من اليسير وضع قاعدة من القواعد الجوهرية في مسائل الجنسية، وهي القاعدة التي تقضي بأن الجنسية تكتسب بالدم أي بتسلسل الولد عن أبيه. فقضت المادة الثانية من القانون بأن كل من يولد لأب كويتي - وقد عرف الآن من هو الكويتي - يكون كويتيا. والعبرة هنا بالدم كما سبق القول، لا بالإقليم، فقد يولد الشخص لأب كويتي فهو كويتي في الكويت نفسها او خارج الكويت، فمادام أبوه كويتيا فهو كويتي. والعبرة كذلك بجنسية الأب وقت الميلاد، فلو كان الأب أجنبيا وقت الحمل، ثم تجنس بالجنسية الكويتية قبل الميلاد، فإن الابن يولد كويتيا. ولكن ليس من الضروري ان يكون الأب حيا وقت ميلاد الابن، فقد يموت والابن جنين في بطن أمه، وهذا لا يمنع من ان يكتسب الابن جنسية أبيه. كذلك ليس من الضروري ان تكون الأم كويتية، فقد يقع ان تكون أجنبية بقيت على جنسيتها، ومع ذلك يكون الابن كويتيا كالأب». وعلى الرغم من هذه النصوص الواضحة والصريحة يتردد بين الحين والآخر القيام بتعديل الجنسية لبعض حامليها وفقا لمواد اخرى في القانون غير المادة الأولى الى المادة الأولى وهو امر يقع باطلا ما لم يكن شرط الاقامة قبل سنة 1920 لمن تم تحويل جنسيته او لأصوله قد تحقق فعلا بأي من طرق الاثبات التي نص عليها القانون وهذا ما يتضح ان لجان تحقيق الجنسية قد عملت به منذ صدور المرسوم الأميري بقانون الجنسية المشار اليه، بل ان هذا ما جعل بعض هذه الطلبات لاتزال تحت الدراسة والبحث لدى لجان تحقيق الجنسية التي قررت عدم اقتناعها بمنحهم الجنسية بالتأسيس وهي طلبات تبلغ ما يقارب 2100 طلب كما جاء بإجابة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بتاريخ 2004/4/28 ردا على سؤالي الموجه اليه بتاريخ 2003/9/22. وبالنظر لما يتردد عن تحويل جنسية بعض حملتها الى المادة الأولى بدلا من المواد التي سبق ان صدر لهم الجنسية وفقا لها، ورغبة في متابعة هذا الأمر يرجى موافاتي بكشف مبينة فيه اسماء من تم تحويل جنسياتهم الى المادة الأولى - ان وجدت - والمستندات التي تثبت تحقق الشروط التي بينها المرسوم الأميري بقانون الجنسية الكويتية المشار اليه وذلك اعتبارا من 2006/1/1 وحتى تاريخ الإجابة عن هذا السؤال.